

المشروع الوطني الفلسطيني مراجعة سياسية بين يدي انطلاقة جديدة

الملخص

يشهد المشروع الوطني الفلسطيني أزمة متفاقمة ومعقدة تتمثل في تباين رؤى مكونات الشعب الفلسطيني، وقواه الفاعلة لمفهوم، وأهداف، وأدوات هذا المشروع. وفي ضوء تأثير هذه الأزمة وتداعياتها على مستقبل القضية الفلسطينية يأتي اهتمام مركز دراسات الشرق الأوسط وإعداده لهذه الدراسة في محاولة منه لتوجيه الفاعلين المؤثرين في الساحة الفلسطينية وحثهم على إعادة بناء المشروع الوطني على أسس متينة تضمن بثّ الروح فيه من جديد.

تتناول هذه الدراسة مختلف جوانب المشروع الوطني الفلسطيني، مبتدئةً بعرض تاريخي لمُجمل مراحل هذا المشروع، و ثم التحولات التي طالته على امتداد العقود الماضية، كما تركز على التحديات التي تواجه المشروع ورؤية الأطراف الفلسطينية الفاعلة لأزمته وتوصيفها وسبل الخروج منها. وترسم الدراسة سيناريوهات متوقعة للمشروع الوطني في ضوء المعطيات الفلسطينية والإقليمية والدولية، وتخلص إلى عدد من التوصيات التي يمكن لها أن تُسهم في إعادة بناء المشروع الوطني الفلسطيني.

يُعرّف المشروع الوطني الفلسطيني بوصفه العمل الفلسطيني الجماعي لإنهاء الاحتلال واستعادة الأرض وإعادة اللاجئين والنازحين بكافة الوسائل الممكنة، ويُعرّف إجرائياً بأنه: كل ما توافقت عليه الحركة الوطنية الفلسطينية عبر حراكها التاريخي من أدوات، ومؤسسات، وأهداف ترمي إلى صوغ الحالة الشعبية الفلسطينية في إطار حركة تحرر وطني تسعى إلى تحرير الأرض الفلسطينية والعودة إليها.

وتشير الدراسة إلى أنّ المشروع الوطني الفلسطيني تبلور بشكل واضح لأول مرة بتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤، وكان الهدف الذي تبنته المنظمة في ذلك الحين هو تحرير كل فلسطين عن طريق الكفاح المسلح.

ثم تناقش الدراسة التحولات التي طالت مكونات المشروع الوطني ممثلةً بالأهداف، والمؤسسات، وآليات العمل. فقد كانت تتمحور أهداف المشروع حول هدفين رئيسيين هما تحرير كامل الأرض الفلسطينية وعودة كافة اللاجئين إليها. غير أنه في عام ١٩٧٤ جاء البرنامج المرحلي الذي دعا إلى إقامة سلطة وطنية على أيّ أرضٍ فلسطينية يتم تحريرها، فكان بذلك التحوّل من مشروع التحرير الكامل والعودة إلى مشروع السلطة والدولة على أيّ جزء من فلسطين، وقد تكرر هذا التحوّل في إعلان الجزائر عام ١٩٨٨. وعلى صعيد الهيكلية التنظيمية التي تمثلت بالمؤسسات المنبثقة عن منظمة التحرير، فقد آلت إلى

التجميد وانعدام الدور، والاحتفاظ بحالة صورية غير فعالة لصالح مؤسسة أخرى تختلف في الهيكلية، والأهداف، والوسائل، والمرجعية هي السلطة الوطنية الفلسطينية. أمّا عن آليات العمل التي سيتم اتخاذها فقد نص الميثاق الوطني الفلسطيني على أن الكفاح المسلح هو "الطريق الوحيد لتحرير فلسطين"، ثم تغيّر هذا الأمر ليصبح الكفاح المسلح هو "الطريق الرئيس للتحرير" بالإضافة إلى استخدام طرقٍ أخرى سياسية، ثم أخيراً التخلي وبشكلٍ كاملٍ من قبل السلطة الفلسطينية عن فكرة المقاومة المسلحة لصالح المقاومة الشعبية السلمية.

وتناقش الدراسة أيضاً التحديات التي تواجه المشروع الوطني في الوقت الراهن، ومن أبرزها: ظهور حركات فلسطينية خارج إطار منظمة التحرير الفلسطينية تتناقض مع مسار التسوية الذي اعتمدهت المنظمة، وكذلك توقيع اتفاق أوسلو وقيام السلطة الوطنية، إلى جانب تأثير القرار الفلسطيني الرسمي بالمواقف الإقليمية والدولية وارتباطه بالاحتلال والمانحين، مما يزيد في صعوبة تحقيق مقاربة جامعة للمشروع الوطني الفلسطيني ويعزز حالة الانسداد والأزمة التي يمر بها، ومع ذلك فإن هذا لا يلغي - حسب الدراسة - دور التباينات الكبيرة بين أطراف الشعب الفلسطيني وخطورة تلك التباينات على مستقبل المشروع الوطني والقضية الفلسطينية برمتها.

وللوصول إلى مشروع وطني فلسطيني جامع تُحدّد الدراسة عدداً

من المرتكزات التي يمكن أن تستند عليها الأطراف الفلسطينية في تحقيق هذه الغاية، وهي: الأهداف، والوسائل، والمرجعية، والإطار، والثابت، والتي يمكن بلورتها عبر النضال الوطني الجمعي والفردى، وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار جملة من القضايا الهامة منها: المقاومة بكافة الوسائل، وتبني استراتيجية النضال السياسي والإعلامى والقانونى والإنسانى، وتأسيس وتمتين الوحدة الوطنية، وإحياء منظمة التحرير الفلسطينية وتطوير مؤسساتها، وحشد وتأطير الطاقات الوطنية في خدمة المشروع الوطنى، وحماية الحقوق الوطنية الأساسية، وحشد طاقات الأمة العربية والإسلامية لدعم المشروع الوطنى الفلسطينى.

وتذكر الدراسة بالمصالح العليا للشعب الفلسطينى التى يتعين على المشروع الوطنى تحقيقها فى نهاية المطاف، ومن أبرزها: إنهاء الاحتلال بكافة أشكاله، وتحقيق الوحدة الوطنية، وبناء دولة فلسطينية حرة كاملة السيادة، وتمكين اللاجئى من العودة إلى ديارهم.

كما ترسم الدراسة أربعة سيناريوهات متوقعة لمستقبل المشروع الوطنى الفلسطينى: أولها تعثر المشروع الوطنى واستمرار أزمته، وثانيها التوافق على مشروع وطنى واحد يسعى لتحقيق الأهداف الوطنية للشعب الفلسطينى مرحلياً واستراتيجياً، وثالثها فرض أحد الأطراف الفلسطينىة رؤيته للمشروع الوطنى نتيجة تراجع قوة ونفوذ الأطراف الأخرى، وآخرها تراجع المشروع الوطنى الفلسطينى ووضعه فى مواجهة

استحقاقات حلّ إقليميّ. وتُبيّن الدراسة شروط تحقق كلّ من هذه السيناريوهات المطروحة وما يترتب على تحقيقه من نتائج.

وفي ضوء هذه السيناريوهات تعرض الدراسة للخيارات الفلسطينية الجمعية والفصائلية وتحصرها في ثلاثة خيارات، الأول: تنامي الضغوط الداخلية في الفصائل الفلسطينية الأساسية وخاصة في حركتي فتح وحماس لتطبيق اتفاقات المصالحة السابقة، والثاني: التمسك بالسقف الخاص بكل فصيل، وخصوصاً فيما يتعلق بطريقي التسوية السياسية والمقاومة المسلحة والشعبية لإنهاء الاحتلال، والخيار الثالث: اللجوء إلى استفتاء شعبي فلسطيني كامل -في الداخل والخارج- على الخيارات المتاحة أو على مسودة مشروع وطني مُقترح.

وفي ضوء التحليل التاريخي والسياسي لمسيرة المشروع الوطني الفلسطيني، ترى الدراسة أن الخيار الأول يُعدّ الأمثل أمام القيادات الفلسطينية، بينما يمثل الخيار الثاني حلاً جزئياً قد لا يدوم ويصعب إسقاطه على أرض الواقع، ناهيك عن إشكالاته العربية والدولية، بينما يمثل الخيار الثالث خروجاً على عدد من المعوقات ويلزمه بالتالي تحقيق شرطين أساسيين؛ أولهما: القبول الدولي والعربي لهذا الخيار، وخاصةً فيما يتعلق بالفلسطينيين في الخارج، وثانيهما: توافق الفصائل على تبنيه ودعمه والاستعداد للالتزام بنتائجه.

تخلص الدراسة إلى عدد من التوصيات أبرزها: بدء حوار وطني

شامل وموسع لتحقيق المشترك من الرؤى والأهداف، وبناء رؤية وطنية تقوم على الرواية التاريخية الفلسطينية والحقوق الوطنية، وتحقيق المصالحة الوطنية بتفاهمات أساسية مع احترام الاختلافات في الرؤى والأساليب الوطنية، وإعادة النظر بالخيارات الوطنية في تحقيق الأهداف والمصالح العليا، والعمل على بلورة خيارات فاعلة لإنجاز المشروع الوطني، وإعادة صياغة وهيكلية المرجعية العليا للشعب الفلسطيني وفق المصالح العليا المتوافق عليها بما في ذلك منظمة التحرير أو السلطة الفلسطينية أو هيئات أخرى قائمة أو يمكن أن تنشأ لهذه الغاية، وضرورة بناء إطار مؤسسي يضمن تفعيل دور الفلسطينيين في الشتات وداخل الخط الأخضر في المسيرة النضالية للشعب الفلسطيني، وإنهاء سياسات الاعتماد على أي أطراف إقليمية أو دولية للاستقواء على الشقيق الفلسطيني، وتفويت الفرصة على أي تدخلات تهدف إلى الإبقاء على الانقسام وتعميقه، والعمل على إعادة الزخم للقضية الفلسطينية على الصعيدين العربي والإسلامي والإقليمي والدولي، واسترجاع العمق الاستراتيجي للقضية والنضال الفلسطيني.